مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الخيار النووي الإيراني وتداعياته

فراس إلياس

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الخيار النووي الإيراني وتداعياته

فراس إلياس *

شكَّل وصول المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافايل غروسي إلى طهران في 3 مارس/ آذار الجاري؛ لإجراء مناقشات بشأن برنامج إيران النووي مع مسؤولي الطاقة الذرية الإيرانية، بعد اكتشاف جزيئات من اليورانيوم المخصَّب بمستوى قريب من صنع قنبلة نووية، تحولاً خطيراً في البرنامج النووي الإيراني، إذ أشار تقرير غير معدٍّ للنشر للوكالة الدولية للطاقة الذرية مطلع الشهر الجاري إلى أنَّه اكْتُشِفَت جزئيات من اليورانيوم المخصَّب بنسبة (83,7%)، أي: أقل بقليل من (90%) اللازمة لإنتاج قنبلة نووية في مصنع فوردو الواقع تحت الأرض على بعد (100) كيلومتر جنوب العاصمة طهران.

يمكن القول إنَّه في حالة ثبوت صحة هذا التقرير، فإنَّه مع امتلاك إيران كميات كافية من اليورانيوم المخصَّب بنسبة (83,7%)، جنباً إلى جنب مع امتلاكها لأجهزة الطرد المركزي المتطورة، ستصبح حيازتها للمواد الانشطارية اللازمة لصنع القنبلة مسألة أيام، أو أسابيع قليلة في أبعد الأحوال، وهو سيناريو غير مسبوق في تاريخ الأزمة النووية الإيرانية، ما سيعرض بدوره عديداً من الأسئلة حول التداعيات الداخلية والإقليمية والدولية التي ستثيرها عملية تحوُّل إيران لدولة نووية، وماهية الخيارات التي قد يذهب مناوئي إيران نحوها للرد على إيران، والأهم من كل ذلك؛ كيف ستتعاطى القوى الإقليمية التي تجد نفسها في حالة منافسة إستراتيجية مع إيران؟ مع هذا المشهد، الذي سينهض بدور مهم في إعادة تشكيل التوازن الإستراتيجي بالشرق الأوسط.

طموح إيراني قيد التحقق

قد يتبادر هنا تساؤل مهم؛ لماذا تمتلك قوى إقليمية عديدة: كالهند وباكستان قدرات نووية، من دون أن يكون لإيران الحق في ذلك. يكمن في هذا الإطار الفرق الجوهري بين إيران وهذه القوى، وهو أنَّ إيران توائم بين مشروعها الإقليمي وسلاحها النووي، أي: إنَّها صاحبة مشاريع سياسية خارج حدودها، تتضمن رسائل دينية وعقائدية، وهذه الحالة غير موجودة في القوى النووية الأخرى التي ضربنا بها المثال، ممَّا يجعل حيازة إيران للسلاح النووي إلى جانب مشروعها الإقليمي أمراً لا يمكن القياس عليه مع القوى الأخرى، إذ تنظر إيران للعالم الخارجي بنظرة فلسفية معقدة

* باحث.

محكومة بنهاية التاريخ، والصراع بين الخير (إيران) والشر (الولايات المتحدة، وإسرائيل)، ومن ثَمَّ كيف ستبدو عليه الصورة فيما لو امتلكت السلاح النووي؟

تؤشر الإجراءات الإيرانية النووية منذ انسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي في 18 مايو/ أيار 2018، بحالة عدم مبالاة لالتزاماتها النووية مع المجتمع الدولي، إذ تخلَّت عن كثيرٍ من الإجراءات الفنية والتقنية بمفاعلاتها النووية، كما أنَّها صعَّدت أكثر بعد اغتيال العالم النووي الإيراني محسن فخري زادة، إذ زادت من نسب تخصيب اليورانيوم، كما زادت من عدد أجهزة الطرد المركزي من الجيل السادس، فضلاً عن إنتاجها كميات غير قليلة من اليورانيوم المعدني، وهي إجراءات تؤشر لجدية إيرانية حقيقية في المضي قدماً نحو امتلاك القدرات النووية. مع التعهدات المستمرة التي قدمتها وكالة الطاقة الذرية الإيرانية، بأنَّ البرنامج النووي الإيراني لا يطمح للحصول على السلاح النووي، مستندةً إلى الفتوى النووية التي سبق أن أعلن عنها المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي في أكتوبر/ تشرين الأول 2003.

إذ إنَّه رد على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخير، برَّرت إيران –التي تنفي رغبتها بحيازة السلاح النووي– الأمر بالإشارة إلى «تقلُّبات لا إرادية» أثناء عملية التخصيب، مؤكدةً في الوقت نفسه على «عدم قيامها بأي محاولة للتخصيب بما يتجاوز 60%». وفي سياق فتوى المرشد الأعلى السيد الخامنئي فإنَّه حتى الفتوى النووية بدأت توضع أمامها كثيراً من علامات الاستفهام اليوم، إذ تعهَّد المرشد في وقت سابق، بألَّا ترضخ بلاده للضغوط، وأكَّد أنَّ إيران «يمكنها تطوير السلاح النووي، لكنَّها لا تريد ذلك»، ولن تغيُّر نهجها من الاتفاق حول برنامجها، وأضاف أنَّ إيران «لن ترضخ للضغوط الخارجية، وإذا قرَّرت إيران صناعة السلاح النووي لا يمكن للنظام الصهيوني، ومن أكبر منه منعها عن ذلك». ومن ثَمَّ فإنَّ هذا يعني أنَّ فتوى المرشد ليست ثابتة، فيما لو اقتضت الضرورة الإيرانية –ويمكن تغييرها وَفْقاً للظروف، فقد غيَّر مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني، موقفه، وأصدر فتاوى مغايرة حول عدد من القضايا الداخلية والخارجية سابقاً.

وفي هذا السياق؛ تواجه إيران واقعاً جيوسياسياً معقداً للغاية، ولتجاوز هذا التعقيد؛ سعت إيران لنسج علاقات تحالفية مع مجمل الجماعات والحركات في الشرق الأوسط، وأطَّرت علاقاتها التحالفية مع هذه الأطراف تحت مسمى (محور المقاومة)، إذ أصبح لهذه الجماعات والحركات دور مهم في صنع القرار السياسي والأمني في الدول التي توجد فيها، وخفَّفت كثيراً من الضغوط

الأمريكية عن إيران، سواءً عبر استهداف المصالح الأمريكية، أم عبر أمن حلفائها.

وتدرك إيران أنَّ الهدف الرئيس لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن اليوم، هو عدم السماح لها بامتلاك السلاح النووي تحت أي ظرف، خصوصاً إذا ما نجحت إيران بتزويد حلفائها، وتحديداً حزب الله اللبناني، بمواد نووية يمكن استخدامها في صناعة الصواريخ الباليستية، عندها ستكون الولايات المتحدة مجبرة على حماية التوازن الإقليمي من أي انهيار، ومن ثَمَّ فإنَّ التلويح الإيراني المستمر بزيادة نسب تخصيب اليورانيوم، قد يمثِّل دبلوماسية ضغط إيرانية لإجبار إدارة بايدن على اقتصار الحديث عن البرنامج النووي، من دون الملفات الأخرى، وفي هذا المجال؛ قد تمثِّل عملية احتواء حلفاء إيران والإبقاء على العقوبات نهجاً فاعلاً لإدارة بايدن فيما لو قرَّرت احتواء إيران على المستوى القريب.

إيران النووية والضرورات الإستراتيجية

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ دخول إيران إلى النادي النووي سيعيد تشكيل المشهد الإقليمي وَفْق قواعد ومعادلات جديدة، بل ستضطر القوى الدولية الفاعلة بالمنطقة، إلى إعادة صياغة المكانة الإيرانية في معادلات القوة الإقليمية، فحتى إسرائيل التي حاولت في المدة الماضية، وتحديداً منذ مطلع عام 2020، أن تمارس دوراً تعطيلياً أمام الاندفاع الإقليمي الإيراني، قد تضطر هي الأخرى إلى إجراء مراجعة إستراتيجية في سلوكها حيال إيران، وقد تبحث عن بدائل أقل استفزازاً لإيران.

والأمر هنا لا يتوقف على إسرائيل وحدها، بل قد تجد دولاً أخرى كتركيا والسعودية مبرراً لامتلاك السلاح النووي على غرار إيران، وهي رغبة عبَّرت عنها قيادة البلدين في وقت سابق، فإذا كانت إيران غير النووية قد نجحت حتى اللحظة في فرض إيقاعها الإستراتيجي على تركيا والسعودية بعديد من الساحات، وتحديداً في العراق وسوريا واليمن، فإنَّ السؤال الذي يُعْرَض هنا؛ كيف ستتعامل هذه القوى مع صعود إيران النووية، بما تمتلكه من نفوذ وتأثير في المنطقة؟ وقد يدخل في دائرة «القلق» الإستراتيجي أيضاً دولاً أخرى، أبرزها مصر وباكستان اللتان حاولتا إيجاد مسارات غير صدامية مع إيران حتى وقت قريب، وينظران بقلق كبير لدخول إيران إلى النادي النووي، إذ لطالما نظرت مصر بشكٍّ كبيرٍ للعلاقات الوثيقة بين إيران والجزائر، وهي ذات الشكوك التي تعتري العلاقات الإيرانية الهندية الموجَّهة ضد باكستان.

إلى جانب البعد الخارجي للمسألة النووية، يمكن القول إنَّ النظام السياسي في إيران، وعبر سعيه «المتردد» لامتلاك السلاح النووي، يحاول البحث عن شرعية أخرى تدعم الشرعية الدينية، خصوصاً في ظل حالة الأزمة الداخلية التي يعيشها النظام اليوم، فالشرعية النووية، قد تدفع بالقوى الدولية، وتحديداً الولايات المتحدة، إلى إعادة تغيير قناعاتها حيال إيران، فمع حصول النظام على السلاح النووي، قد تصبح المراهنة على إسقاط النظام في إيران، أشبه بعملية انتحارية قد يقدم عليها المجتمع الدولي، في ظل حالة عدم اليقين التي تعتري مستقبل المشهد السياسي في إيران، ومن ثَمَّ فإنَّ الخيار النووي الإيراني قد يعطي النظام قوة أكبر لحماية النظام في الداخل، وردع أي عدوان خارجي موجه ضده.

وفي هذا الإطار أيضاً؛ قد لا تبدو عملية البحث عن الأسباب التي تدفع إيران للحصول على السلاح النووي مهمة للغاية، سواءً أكانت دفاعية أم هجومية، طالما إنَّ التهديدات التي تواجهها إيران اليوم هي تهديدات مركبة، فهي تواجه عدو داخلي متمثل بتيار واسع في الداخل الإيراني يرفض النظام، والحديث هنا عن قوميات غير فارسية أو حركات ليبرالية أو أخرى مرتبطة بنظام الشاه، إلى جانب عدو خارجي يحاول إسقاط النظام، أو بعبارة أدق تغيير سلوكه الإقليمي، وفي ظل هكذا تهديدات قد يجد النظام بالسلاح النووي وسيلة ردع مهمة للحفاظ على ديمومة النظام على المستوى المتوسط، خصوصاً أنَّ هناك تساؤلاتٍ ملحة بدأت تعرض اليوم في الداخل الإيراني، والتي تتمحور حول مستقبل النظام في مرحلة ما بعد خامنئي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ عديداً من التقارير الدولية تتحدث عن وصول إيران إلى العتبة النووية، وأنَّ مسألة امتلاكها للسلاح النووي ستكون خاضعة لقرار سياسي ليس إلا، فإنَّه يمكن القول هنا إنَّ هذا الواقع سيكون مرتبطاً بدرجة كبيرة بتطورات الحالة الإيرانية في مرحلة ما بعد المرشد الأعلى التي يُتَحدَّث عنها، ففي حالة التزام المرشد بفتواه النووية التي تحرم امتلاك السلاح النووي، فإنَّ اضطراب الأوضاع في حالة غيابه عن المشهد الإيراني، إلى جانب عدم وجود أي شخصية إيرانية مرشحة لخلافته، قد تدفع بالحرس الثوري إلى المراهنة على السلاح النووي، بوصفه المخول دستورياً وتاريخياً بالحفاظ على الثورة ونظامها السياسي.

وفي إطار خيارها النووي، تدرك إيران أهمية الصورة أيضاً؛ لذا فإنَّها تطمح لإعادة تشكيل صورتها في المنطقة، عبر تحولها لدولة ضامنة، وليست مثيرة للقلق، فهي تدرك أنَّ حصولها على

السلاح النووي، سيجعلها متحررة إستراتيجياً من الاستمرار في تشكيل مزيد من الجماعات المسلحة في المنطقة، أو حتى مسألة الاستمرار في دعمها؛ لأنَّه في تلك المرحلة ستوفر إيران دعامة إستراتيجية قوية للنظام، تمكن إيران من التحول من قوة إقليمية مترامية الأطراف إلى قوة إقليمية كبرى، مع ضرورة الإشارة إلى أنَّ مثل هذا التصور الإستراتيجي سيجعلها تتحمل كلف إستراتيجية كبيرة في الداخل والخارج، وإنَّ مثل هذه الكلف ستتوقف على طبيعة التعاطي الدولي معها، وتحديداً في مسألة تقبُّل إيران النووية بأيديولوجية ثورية عابرة للحدود.

وفيما يتعلق بالمبرر الديني لامتلاك السلاح النووي، فإنَّه إلى جانب الراهنية التي أطَّرت فتوى المرشد الخامنئي بخصوص السلاح النووي، والتي تحدثت عن تحريم مشروط وليس قطعي، فإلى جانب هذه الفتوى، نشرت شعبة الباسيج التابعة للحرس الثوري الإيراني بمدينة زنجان الإيرانية، لافتة أمام أحد المساجد تتحدَّث عن الأزمة الأمريكية الإيرانية، وأسباب تأخُّر ظهور الإمام المهدي. وحملت اللافتة التي عُلِّقَت بعد يوم واحد فقط من فرض الولايات المتحدة عقوبات على خامنئي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 صورة خامنئي وهو ينظر إلى ترامب، وكتب عليها: «بقدر ما أنَّ الاتفاق النووي الإيراني أجَّل ظهور الإمام المهدي، فإنَّ حكمة الخامنئي المدهشة والحماسية أمام ترامب، تمثِّل العد التنازلي لظهور الإمام المهدي المنتظر». وقال رئيس شعبة قوات الباسيج علي محمدي: «نحن نتحدث بأدلة، وجميع هذه الأدلة تشير إلى أنَّ الثورة الإيرانية كانت على مقربة من الوصول إلى هدفها، وهو ظهور الإمام المهدي، ولكن إبرام صفقة الاتفاق النووي أجَّل ظهوره»، ممَّا يشير إلى فكرة مهيمنة تدور حول وجود علاقة مهمة بين ظهور الإمام المهدي وحيازة السلاح النووي، وهي علاقة ألمح إليها الرئيس الإيراني الأسبق أحمدي نجاد، الذي كان أحد أبرز الداعمين لنظرية المهدوية العالمية.

حسابات معقدة

أثارت الطموحات النووية الإيرانية عديداً من ردود الأفعال المتباينة إقليمياً ودولياً، ومع دخول العلاقة بين إيران وبعض القوى الإقليمية، وتحديداً إسرائيل مرحلة «حروب الظل»، إلَّا أنَّ هذا الواقع لا يعكس كل الحقيقة، فحالة اللايقينية السياسية التي تحيط بالبرنامج النووي الإيراني، وضبابية ردود الأفعال المتوقعة في حال ما إذا تجاوزت إيران العتبة النووية، ما زالت لم تكتسب الدرجة القطعية، من إسرائيل أو الولايات المتحدة، خصوصاً أنَّ الطرفان انخرطا بصورة مباشرة لعرقلة

الطموحات النووية الإيرانية، سواءً عبر اغتيال العلماء النوويين الإيرانيين، أو الاستهداف المستمر للمنشآت النووية الإيرانية في مناطق متفرقة من البلاد.

وفي هذا السياق؛ شهدت الأيام القليلة الماضية، تحركات أمريكية غير مسبوقة في المنطقة، إذ زار رئيس أركان الجيوش الأمريكية مارك نيلي إسرائيل في 4 مارس/ أذار، والتقى عديداً من القادة العسكريين الإسرائيليين للتباحث بخصوص التقارير الأخيرة التي تحدثت عن تخصيب إيران اليورانيوم بنسبة تزيد عن (83.7%)، إلى جانب زيارته لمواقع التحالف الدولي غرب نهر الفرات في سوريا، إلى جانب زيارة وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في الوقت نفسه إلى الأردن والعراق ومن ثَمَّ إسرائيل، إلى جانب مناورات عسكرية أجرتها الولايات المتحدة مع السعودية وإسرائيل، وما يضفي أهمية خاصة لهذه الزيارات والتحركات أنَّها جاءت بعد تفعيل خطة الطوارئ الأمريكية في 1 مارس/ أذار بخصوص إيران، وتضمين هذه الخطوة تفعيل الإجراءات الإسرائيلية بخصوص مواجهة أي تطورات جديدة بالبرنامج النووي الإيراني.

ومع أنَّ الخيار العسكري الأمريكي حيال البرنامج النووي الإيراني ما زال مستبعداً، في ظل إصرار إدارة بايدن على الخيارات الدبلوماسية، إلا أنَّه يمكن أن يكون خياراً مرجَّحاً فيما لو زادت إيران بنسب تخصيب اليورانيوم، أو على الأقل أبقت على شروطها التفاوضية نفسها، فحتى التصاعد الأخير في نسب تخصيب اليورانيوم، والتردد الأمريكي في استخدام الخيار العسكري، قد يأتي في سياق محاولة إيرانية لاختبار ردود الأفعال الأمريكية في حال ما إذا وصلت لمستويات أعلى في تخصيب اليورانيوم، ولعل هذا ما برز واضحاً في التجاوب الإيراني مع زيارة غروسي الأخيرة لطهران، إذ عبَّرت وكالة الطاقة الذرية الإيرانية عن تعاونها مع الوكالة فيما يتعلَّق بتقليل نسب تخصيب اليورانيوم، وإعادة فتح الكاميرات في المفاعلات النووية، والأهم من ذلك؛ تقديم إشارات غير مباشرة على إمكانية إعادة استئناف المحادثات النووية المتوقفة في فيينا.

أمَّا إسرائيل فإنَّها لسنوات ماضية، كانت إحدى الحجج الرئيسة التي تجعل إسرائيل بحاجة إلى إظهار مرونة دبلوماسية أكبر بشأن القضية النووية، وهي أنَّ الجيش الإسرائيلي لا يملك القدرة على مهاجمة منشآت إيران النووية تحت الأرض، وتحديداً حينما يُتَحدَّث عن منشأة فوردو النووية، ونتيجة لهذا الافتراض الإستراتيجي أعادت إيران بناء منشأة نطنز المدمرة في يوليو/ تموز 2020 تحت الأرض، وجعلتها بعيدة عن متناول الهجمات الإسرائيلية، وعلى هذا الأساس؛ فإنَّ الخطأ

الإستراتيجي الذي وقعت به إيران، هو أنَّ منشأة نطنز تحت الأرض كانت محمية، ليس فقط من سلاح الجو الإسرائيلي ووسائل الهجوم الأخرى، إلا أنَّ إسرائيل قد لا تجرؤ على أي هجوم في إدارة بايدن، ومن شأنه أن يعكِّر صفو المحادثات النووية في فيينا، وأنَّ أقصى ما قد تفعله إسرائيل هو استمرار لحروب الظل في البحر الأحمر أو البحر الأبيض المتوسط، ومن ثَمَّ فإنَّ الدروس المستخلصة من استمرار الهجمات الإسرائيلية في الداخل الإيراني، سواءً على مستوى عمليات الاغتيال التي تطال ضباط وعناصر بالحرس الثوري، أم علماء عاملين بالبرنامج النووي، أثبتت خطأ هذا التوقع الذي مفاده أنَّ إسرائيل لن تتوقف عن الهجوم، أو ضرب المواقع النووية، فيما لو استمرت إيران بسياسة التصعيد النووي.

تدرك إسرائيل أهمية البحث عن مقتربات إستراتيجية توفر لها هامش مريح لشن هجمات إجهاضية ضد البرنامج النووي، خصوصاً إذا ما ترسخَّت القناعة لها بوصول إيران لمرحلة امتلاك السلاح النووي، ففي الوقت الذي يتعذَّر على إسرائيل توظيف «صفقة القرن» مع دول الخليج لخلق جهد إقليمي موحد ضد إيران، فإنَّ أنظار إسرائيل قد تتحوَّل إلى جبهة أخرى أكثر أهمية، والحديث هنا عن أذربيجان، التي عبرت مؤخراً عن موافقتها لاستخدام إسرائيل مطاراتها العسكرية فيما لو قررت مهاجمة المواقع النووية الإيرانية، كما أشارت إلى ذلك صحيفة هارتس الإسرائيلية مطلع شهر مارس/ أذار الجاري، إذ إنَّ مثل هذا الخيار قد يوفر لإسرائيل فرصة الإفلات من واقع «فوضى إقليمية» قد يشعلها حلفاء إيران في المنطقة، وتحديداً حزب الله اللبناني، فيما لو قرَّرت إسرائيل شن مثل هذا الهجوم من بلد عربي، أو حتى عبر التعاون معه.

أمَّا عن دول مجلس التعاون الخليجي، فهي تدرك أهمية منع إيران من التحول لقوة نووية، وفي الوقت نفسه ترفض التلويح بالخيار العسكري ضدها، خصوصاً أنَّها دول لا تمتلك قابلية إدارة الفوضى، أو حتى مواجهة تداعيات أي عمل عسكري في المنطقة ضد إيران، لذا هي تراهن على «دبلوماسية القسر الأمريكي» من جهة، والحوارات الإقليمية من جهة أخرى، كما حصل في مسار الاتفاق السعودي الإيراني مؤخراً برعاية الصين في 11 مارس/ أذار الجاري؛ لتجنيب دول الخليج واقعاً كارثياً فيما لو قررت الولايات المتحدة أو إسرائيل مهاجمة إيران، في ظل انتشار عسكري أمريكي في مياه الخليج، والذي سيكون أبرز الأهداف المرشحة إيرانياً، للرد على أي هجوم تتعرض له طهران. وهي ذات المخاوف التي تواجه دول مثل تركيا أو دول في آسيا الوسطى.

إذ إنَّ تركيا قد تجد نفسها مجبرة على سلوك الخيار النووي، لمواجهة إيران النووية، ومع أنَّها بدأت ببناء عديد من المفاعلات النووية في مدينة أنطاليا بإشراف روسي، إلا أنَّها حتى اللحظة تؤكِّد سلمية هذا البرنامج، وهي تأكيدات قد تتغيَّر من تحول إيران لدولة نووية، أمَّا عن دول آسيا الوسطى، فهي الأخرى غير قادرة على مواجهة واقع جديد قد يغير الترتيبات الأمنية التي قامت على أساس التوازن النووي بين الهند وباكستان، أو بدرجة أكبر بوجود قوى نووية ضابطة لواقع الاستقرار الإقليمي مثل الصين وروسيا، ومن ثَمَّ فإنَّه مع بروز إيران كقوة نووية بطموحات عالمية، قد يعيد مثل هذا السيناريو تشكيل المشهد الإقليمي في آسيا الوسطى أيضاً.

إنَّ التأثير الأكبر في حال تحول إيران لقوة نووية، يتمثَّل في الدول التي تمتلك فيها إيران نفوذاً سياسياً وأمنياً، والحديث هنا عن العراق، وسوريا، واليمن، ولبنان، وفيما يتعلق بالعراق، فإنَّه سيكون خاضعاً لتداعيات مركبة، إذ سيؤدِّي وصول إيران للسلاح النووي إلى إعادة ترسيخ النفوذ الإيراني في العراق، بعد أن دخل في تعثُّرات متتالية في مرحلة ما بعد اغتيال قائد قوة القدس السابق الجنرال قاسم سليماني، كما سيعيد تشكيل العلاقة مع الأطراف العراقية على نحو أكثر مركزية، والأهم من ذلك؛ سيؤدِّي إلى تهميش محورية النجف كقوة ضابطة للدور الإيراني، إذ حاولت إيران وما زالت إعادة تشكيل دور النجف في السياسة العراقية، ومع أنَّها فشلت حتى اللحظة في تحقيق هذا الهدف، فإنَّ تحولها لقوة نووية إلى جانب تداعيات مرحلة ما بعد المرجع الشيعي الأعلى آية الله السيد علي السيستاني، سيعطي لإيران فرصة أكبر لإنهاء ثنائية «طهران والنجف»، وحسم المنافسة على قيادة العالم الشيعي.

العواقب غير المقصودة لامتلاك إيران قنبلة نووية

في الوقت الذي يشكِّل فيه الخيار النووي فرصة مهمة لإيران بالتحول لقوة نووية كبرى في المنطقة، إلا أنَّه من جهة أخرى قد تكون هناك عواقب غير مقصودة تترتب على امتلاكها السلاح النووي، وأبرز هذه العواقب ألَّا تستطيع إيران الموازنة بين بروزها كقوة نووية ودورها في المنطقة، وبعيداً عن مسألة الحكم على الدور الإيراني، فيما لو كان مثيراً للقلق أو الاستقرار، فإنَّ نظرة يسيرة على سلوك إيران في مرحلة ما بعد فبراير/ شباط 1979، يشير بما لا يقبل الشك إلى أنَّ إيران لا بد أن تعيد تشكيل دورها في المنطقة، ما بين أن تكون دولة طبيعية فقط، أو الاستمرار بوضعها الحالي، ومدى تعلُّق هذين الأمرين بالخيار النووي.

إذ إنَّ مسألة المواءمة بين قوتها النووية وتحركاتها الإقليمية، قد تجعل المجتمع الدولي، حتى أقرب حلفائها، والحديث هنا عن الروس والصينيين، يعيدون النظر في مسألة تحولها لقوة نووية، خصوصاً أنَّها مسألة محفوفة بالمخاطر، في ظل عدم قدرة إيران حتى على الظهور بمظهر القوة المسؤولة أمام المجتمع الدولي، وتحديداً في موضوعة التوفيق بين العقيدة النووية والأيديولوجيا السياسية الحاكمة، فإيران الثورية لا يمكن أن تحظى بثقة المجتمع الدولي، خصوصاً أنَّ سلاحها النووي سيكون محكوماً في تلك الحالة، برؤيتها الثورية للعالم الخارجي، وليس القرار السياسي.

وبهذا المعنى؛ في الوقت الذي يحق فيه لإيران امتلاك القدرات النووية، فإنَّها مطالبة أيضاً بإظهار حالة المسؤولية حيال هذا الخيار، إذ إنَّه في ظل استمرار خطابها الثوري وتدخلاتها الإقليمية، تصبح عملية تحولها لقوة نووية مدخلاً لسباق تسلح غير مسبوق في المنطقة، وبالوقت الذي تبدو فيه إسرائيل قد قطعت أشواطاً مهمة في هذا الإطار، وتحديداً على الصعيد النووي، فإنَّ قوى أخرى قد تجد أيضاً في الخيار النووي ضرورة لموازنة الصعود الإيراني، وفي ظل حالة العجز الدولي على حل أزمات المنطقة، قد تصبح عملية إنتاج صراعات مسلحة غير تقليدية أكثر السيناريوهات المرجحة، خصوصاً أنَّ الصراعات الإقليمية المنتشرة في المنطقة، تمثِّل من جهة أخرى الوجه الآخر للصراعات الدولية التي تجري بين قوى نووية أيضاً، فقد أظهرت الحرب في أوكرانيا، والتلويح الروسي المستمر باستخدام السلاح النووي، وهي أكبر دول العالم من حيث امتلاك الرؤوس النووية، إذ إنَّ إمكانية استخدام السلاح النووي في الصراعات المسلحة، تحتاج لقرار سياسي لا أكثر، ومن ثَمَّ فإنَّ السؤال الذي يُعْرَض هنا؛ كيف سيكون عليه الحال مع إيران؟ خصوصاً أنَّها دولة حديثة العهد بالثقافة النووية.

إنَّ التداعيات التي من الممكن أن يفرضها حيازة إيران للسلاح النووي، هي تداعيات مركبة (سياسية، واقتصادية، وعسكرية)، وبدرجة أكبر أمنية، فعملية التحول من عقيدة الدفاع اللامتماثل التي تعتمدها إيران حالياً، إلى عقيدة نووية، ستجعل إيران خاضعة لضغوط أكبر، ليس على مستوى الدخل الإيراني فحسب، بل فيما يتعلق بالعلاقة مع الحلفاء أيضاً، كما أنَّه في ظل استمرار خضوع إيران للعقوبات الأمريكية، قد تصبح إيران مضطرة لاستخدام السلاح النووي كوسيلة تهديد مستمرة؛ لإجبار الولايات المتحدة، أو حتى المجتمع الدولي بدرجة أقل، على التراجع خطوة للوراء، كما هو الحال مع النموذج الكوري الشمالي، الذي عادةً ما يقابل الضغوط الدولية بمزيد من التجارب النووية، وبالصورة التي أدخلت شبه الجزيرة الكورية في حالة استعداد دائم لحرب نووية قد تحدث في أي لحظة.

خاتمة

تدرك إيران جيداً أنَّ الخيار النووي سيبقى خياراً محفوفاً بالمخاطر، فإلى جانب عدم توفر البنية التحتية اللازمة لإدامة القدرة النووية، في ظل تشديد دولي واضح في هذا الإطار، إلا أنَّ عملية الوصول للعتبة النووية، قد تبقى حلماً يراود مخيلة صناع القرار في إيران، وخيار سيبقي إيران في دائرة الاهتمام الدولي على المستويين القريب والمتوسط، وقد تنجح إيران عن طريقه بتحقيق أكثر من هدف إستراتيجي؛ ومن أبرز هذه الأهداف، إبقاء باب المحادثات النووية مفتوحاً، وعنصر ضغط لتوسيع طاولة الحوارات الإقليمية، وعدم منح الولايات المتحدة وإسرائيل ذريعة شن حرب إجهاضية عليها، فعن طريق هذا الخيار ستكون إيران على الأرجح بعيدة عن أي تقديرات غير مدروسة، فيما لو اتجهت مباشرة نحو امتلاك السلاح النووي.

ستجعل المرونة الكبيرة التي تتمتع بها إيران قادرةً على جعل الخيار النووي خياراً مؤجلاً وليس آنياً، فهي حتى اللحظة نجحت بخلق واقع إقليمي يخدم رؤيتها السياسية على أقل تقدير، كما نجحت في إظهار مرونة سياسية الولايات المتحدة في العراق، والتوافق مع السعودية، وحوارات غير معلنة مع الأردن ومصر، ومن ثَمَّ فإنَّها تبدو أكثر غير خاضعة لضغط كبير في اعتماد نهج متطرف لتغيير معادلات المنطقة، وقد يبدو المتغير الاقتصادي المتمثل باستمرار العقوبات الأمريكية عليها، بمنزلة استثناء من هذه القاعدة، إلا أنَّها تمكنت حتى اللحظة، وعبر سياسة الاستثناءات الاقتصادية، والشراكة الإستراتيجية مع الصين، إلى جانب قدرتها على خلق حالة اقتصادية داخلية متعايشة مع العقوبات، في خلق حالة اقتصادية تمكنها على الأقل التخفيف من حدة الضغوط الأمريكية عليها، من دون جعلها مبرراً لحيازة السلاح النووي.

إجمالاً توجد تحديات خطيرة ستكون إيران مجبرة على التعامل معها، فحيازة السلاح النووي ليست قراراً سياسياً فحسب، بقدر ما تمثِّل نقلة متطرفة في مسار العلاقات الإقليمية والدولية، فحتى هذه اللحظة ما زالت معادلات القوة الإقليمية تسير وَفْق مسارات إستراتيجية رسمتها إيران من جهة، والقوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى، ومن ثَمَّ فإنَّ تحوُّل إيران لقوة نووية، سيجعلها مجبرة على التعاطي مع استحقاقات هذا التحول، وفي ظل الوضع الداخلي والخارجي الذي تعيشه إيران اليوم، إذ تصبح عملية حيازة السلاح النووي عملية مركبة، يتداخل فيها عنصرا «الفرصة والتهديد» تداخلاً معقداً للغاية.